

UNIVERSITY LIBRARIES

المملكة العربية السعودية



جامعة الملك سعود

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO. : الرقم

٦٥٥١

٢٥٨

١٦٠
نك (شرح ايساغوجي للأبهري)، تأليف الكاتي ، حسام الدين
حسن - ٥٧٦٠ هـ بخط محمد بن أحمد بن نجيب صافي سنة
١٢٨٦ هـ

٢٤ ق ١٥ س ٥٢٢ × ٦٥٨ سم
نسخة حسنة ، خطها نسخ جلي .

٦٥٥١ بركلمان / الذيل ٨٤١ : ٢ مخطوطات الجامعة ٨٠ : ٣
١ - المنطق أ - المؤلف ب - الناسخ ج - تاريخ
النسخ د - رسالة حسام الدين كاتي على ايساغوجي .

هذه رسالة منطقية

صم الدين كاش

نفع الله بها

جميع المسلمين

امين

انظر الى...

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"

الرقم: ٦٥٥١ - في ٢٩/١٣٤٩
الكتاب: (شرح ايساغوجي لارسطو)
المؤلف: الكاشي - صم الدين كاش
تاريخ النسخ: ١٢٨٦ - ١٢٨٧ هـ
اسم الناشر: محمد بن احمد بن نجيب صلي
عدد الأوراق: ٤٤
ملاحظات: -

مكتبة جامعة الملك سعود
قسم المخطوطات
الكتاب: رسالة منطقية
المؤلف: صم الدين كاش
تاريخ النسخ: ١٢٨٦ - ١٢٨٧ هـ
اسم الناشر: محمد بن احمد بن نجيب صلي
عدد الأوراق: ٤٤
ملاحظات: -

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الواجب وجوده الممتنع نظيره الممكن
سواه وغيره الصادر باختباره شره وخبره
والصلاة والسلام على محمد الذي انتشر به
نهيه وامره اما بعد فان كتاب الشيخ الامام فؤده
الحكماء اثير الدين الابهرى طبيب الله شره وجعل
الجنة مشواه المشهور بابساغوجى لما كان
على بعض الاخوان متعسرا وعلى بعضهم مشيرا
اردت ان اكتب بالثماسهم اورا فالتريل ثفسره
ولهم تبسره واليه خبر المبشرين والموقفين
قال ابساغوجى الخ اعلم ان للمنطقين اصطلاحك
يجب استحضارها للمبندى اذا اراد ان يشرع
فى شىء من العلوم ^{منها} ابساغوجى وهو لفظ يونانى
يراد به الكلبيك الجنس وهي الجنس والنوع والفعل
والخاصة والمرض العام وهذه بنو فمقرها

على بيان

على بيان الدلالات الثلاث المطابقة والنضمن واللتزم
وعلى اقسام اللفظ والدلالة هي كون الشىء بحالة
يلزم من العلم به العلم بشىء آخر فالاول هو الدليل
والثانى هو المدلول فمن هذا عرفنا ان الدليل
هو الذى يلزم من العلم به العلم بشىء آخر وكذا
عرفنا ان المدلول هو الذى يلزم من العلم بشىء
آخر العلم به فالدلالة تنقسم الى طبعية وعقلية
ووضعية والمراد من الدلالة ههنا الدلالة الوضعية
التي تكون بحسب وضع اللفظ على المعنى وهي ثلاثة
اقسام لان اللفظ الدال على معنى لا يخلو من ان
يبدل على تمام ما وضع له او يبدل على جزئه او على
ما يلزمه فى الذهن فان كان الاول فالدلالة
دلالة بالمطابقة وان كان الثانى فالدلالة
دلالة بالنضمن وان كان الثالث فالدلالة
دلالة بالالتزام مثال الدلالة بالمطابقة

كالإنسان فإنه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة
لكونه ثما ما وضع له الإنسان وإنما سميت هذه
الدلالة بالمطابقة لأن اللفظ موافق لتمام ما وضع
له وذلك من قولهم يطابق النمل بالنمل إذا وافق
ومثال ما يدل بالنص كالإنسان إذا دل على أحدهما
أي على الحيوان أو على الناطق وإنما سميت هذه
الدلالة تضمنا لأنه يدل على الجزء الذي في ضمنه
فيكون دالا على ما في ضمنه ومثال الدلالة بالالتزام
كالإنسان إذا دل على قابلية العلم وصناعة الكتابة
التزاما وإنما سميت هذه الدلالة التزاما لأن
اللفظ لا يدل على كل أمر خارج عنه بل على الخارج
اللازم له وإنما قيد قوله على ما يلزمه بقوله
في الذهن لأن الملازمة الخارجية لو جعلت شرطا
لم يتحقق دلالة الالتزام بدونها بالامتناع تحقق
المشروط بدون تحقق الشرط واللازم باطل
فكذا

فكذا الملزوم لأن العلم كالعلم يدل على الملكة كالبصر
التزاما لأن العلم علم البصر عما من شأنه أن يكون
بصيرا مع أن بينهما معاندة في الخارج قال ثم للفظ
الخ قول لما فرغ من بيان الدلالات الثلاث شرع
في تقسيم اللفظ فقوله اللفظ ينقسم إلى قسمين
مفرد ومؤلف لأنه إما أن لا يراد بالجزء منه دلالة
على جزء معناه كالإنسان فإنه لفظ لا يراد من جزئه
دلالة على جزء معناه أو يراد به ذلك كقولك
رأى الحجارة فإنه لفظ يدل على جزء معناه
لأن الرامي يدل على ذات من له الرمي والحجارة
يدل على جسم معين فأن كان الأول فهو مفرد
وإن كان الثاني فهو مؤلف قوله لا يراد بالجزء منه
دلالة يصدق على أربعة أقسام الأول أن
لا يكون له جزء أصلا نحو قول علماء الثاني أن
يكون له جزء لا معنى له نحو زيد علماء الثالث

ان يكون له جزء وله معنى لكن لا يدل عليه نحو
 عبد الله علما والرابع ان يكون له جزء ومعنى
 هو دل عليه لكن لا يكون مراد انحو الحيوان
 الناطق علما لان معناه حينئذ الماهية الانسانية
 مع الشخص قال والمفرد اما كلي الخ اقول والمفرد
 ينقسم الى قسمين جزئي وكلي لانه اما ان يكون
 نفس تصور مفهوم ابي من حيث انه متصور مانفا
 من وقوع الشركة ابي من اشتراكه بين كثيرين
 او لا يكون كذلك فان منع نفس تصور مفهوم
 من اشتراكه بين كثيرين فهو الجزئي كزيد علما
 فانه اذا تصور نفس مفهومه امتنع عن صدقه
 على كثيرين وان لم يمنع نفس تصور مفهومه من
 اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي كالانسان
 فان مفهومه اذا تصور العقل لم يمنع صدقه على
 كثيرين وانما فسد مفهوم الكلي والجزئي بالتصور

لان

لان من الكليات ما يمنع من الاشتراك بين امور متعددة
 بالنظر الى الخارج كواجب الوجود فانه بالنظر الى الخارج
 جزئي وبالنظر الى الذهن كلي فان الدليل الخارجي قطع
 عرق الشركة عنه لكن عند العقل لم يمنع عن صدقه
 على كثيرين والام ينظر الى دليل اثبات الوجود انه
 فلو لم يفيد المفهوم بالتصور لزم ان لا يكون تعريف
 الجزئي مانفا ولا تعريف الكلي مانفا قال والكلي
 اما ذاتي الخ هو اقول الكلي ينقسم الى قسمين
 ذاتي وعرضي لانه اما ان يكون داخلا في حقيقة
 جزئية او لا يكون داخلا فان كان داخلا
 في حقيقة جزئية فهو ذاتي كالحیوان بالنسبة
 الى الانسان فان حقيقة زيد وعمرو وبكر
 والحيوان داخل فيه لكونه مركبا من الحيوان
 والناطق وكذا بالنسبة الى الفرس وان لم يكن
 داخلا في حقيقة جزئية بل كان خارجا عن تلك

ولما عرضني



الحقيقة فهو عرضي بالضاحك بالنسبة الى الانسان فانه
لم يدخل في حقيقته نريد وعمره وبكر التي هي الانسان
لما من انه مركب من الحيوان والناطق فقط فنعين
انه خارج عنه وعلى هذا لا يكون نفس الماهية دائية
بل من العرضيات لانها تخالف الذاتي بذلك التفسير
وما يخالفه فهو عرضي وقد يقال الذاتي على ما ليس
بعرضي فيستدرك ان يكون نفس الماهية دائية لا يقال ان
الذاتي هو المنسب الى الذات فلا يجوز ان يكون
الماهية دائية والالزم انساب الشيء الى نفسه وهو
ممنوع لانا نقول هذه التسمية اي تسمية الماهية
ذائية ليست بلفظية حتى يلزم ذلك المحذور
بل انما هي اصطلاحية فلا يرد ذلك قال
والذاتي اما مفعول الخ اقول هذا شروع في بيان
الكليات الخمس اعلم ان الذاتي اما جنس او نوع
او فصل لانه ان كان مقولا في جواب ما هو

اي السير بخارج ص

بحسب

بحسب الشركة المحضة لا الخصوصية ايضا فهو الجنس
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس فانه اذا
سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان
جوابا عنهما وان سئل عن كل واحد منهما اي
من الانسان والفرس لم يصلح ان يقع جوابا
عن كل واحد منهما لانه ليس بتمام كل واحد
منهما الا ذلك اذا افردت الانسان بالسؤال فتقول
ما هو فاجابه ليس بالحيوان الناطق لكونه
تمام ماهيته وكذا اذا افردت الفرس بالسؤال
ايضا فاجابه الحيوان الصاهل لكونه تمام ماهيته
وبرسم الجنس بانه كلي مفعول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو فولا دائية ففوله كلي فلهذا
لا طائل تحته وقوله مفعول جنس متناول للكليات
الجنس والجزئيات وقوله على كثيرين يخرج للجزئيات
لما من ان الجزئي انما يقال على واحد مستخص

وقوله مختلفين بالحفاظ يخرج النوع لكونه مقولا على كثيرين
 مختلفين بالعدد وقوله مختلفين بالعدد كقول افراد مختلفين بالمواضع والشخصيات
 اعني الفصل والخاصة والعرض العام وان كان الذاتي مقولا
 في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معاف والنوع
 كالانسان بالنسبة الى افراده اعني زيدا وعمرى وبكرا
 وغير ذلك لانه اذا سئل عن زيد وعمرى وغيرهما بما
 كان الجواب الانسان لانه تمام ماهيتهم المشتركة بينهم
 واذا سئل عن زيد فقط كان الجواب الانسان ايضا
 لانه تمام ماهيته المختصة به فلهين انه اعني النوع يكون
 مقولا في جواب ما هو بحسب الشبهة والخصوصية معاف
 ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة في جواب ما هو قوله كلي ذائد كما مر وقوله
 مقول جنس سائل للجزئي والكلي وقوله على
 كثيرين يخرج الجزئي وقوله مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة يخرج الجنس لان النوع انما هو مقول على كثيرين
 متفقين

النوع

متفقين بالحقيقة بخلاف الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين
 بالحفاظ وقوله مختلفين بالعدد كقول افراد مختلفين بالمواضع والشخصيات
 وقوله في جواب ما هو يخرج الثلاثة الباقية المذكورة وان كان
 وان الذاتي غير مقول في جواب ما هو بل مقولا في جواب
 اي شئ هو في ذاته وهو اعني المقول في جواب اي شئ
 هو في ذاته ما يميز الشئ عن شئ يشاركه في الجنس
 فهو الفصل ولوقال او في وجوده ايضا كان قوله
 اشمل يدخل فيه الماهية المركبة من امرين متساويين
 او من امور متساوية اللهم الا ان يقال الكلي بالجنس
 بناء على بطلان تركيب الماهية من امرين متساويين
 او امور متساوية ولقائل ان يقول فعلى هذا كان
 اللازم عليه ان يذكر الجنس في التعريف وذلك اعني
 ما يميز الشئ عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة
 الى الانسان فانه اعني الناطق يميز الانسان عما
 يشاركه في الحيوان كالفرس والبغل والبقرة وغيرها

لانه اذا سئل عن الانسان بأي شيء هو في ذاته كان
الجواب انه فاطق لأن السؤال بأي شيء هو في ذاته
انما يطلب به ما يميز الشيء عن غيره وكل ما يميز الشيء
عن غيره يصلح للجواب فالناطق يصلح للجواب لتمييز الانسان
عن غيره ويرسم اي الفصل بانه كل ما يقال على الشيء في جواب
أي شيء هو في ذاته قوله كلي جنس للكليات الخمس
ويقال على الشيء في جواب اي شيء يخرج النوع والجنس
والعرض العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو
لانه في جواب اي شيء هو والعرض العام لا يقال في الجواب
اصلا وقوله في ذاته اي في جوهره يخرج الخاصة لانها وان
كانت مميزة للشيء لاكن لا في جوهره وذاته بل في عرضه
واما العرضي الخ اما لازم او مفارق لانه انما ان يمنع انفكاكه
عن الماهية او لا يمنع انفكاكه عنها والذو هو العرضي
اللازم كالكتاب بالقوة بالنسبة الى الانسان والثاني
هو العرضي المفارق بالنسبة اليه وكل واحد منهما أي من
العرضي

كالكتاب بالفعل

العرضي اللازم والعرضي المفارق اما خاصة او عرض عام لانه
ان اخص بحقيقة واحدة فقط فهو الخاصة كالضاحك
بالقوة او بالفعل للانسان فان الضاحك بالقوة عرض لازم
لا ينفك عن ماهية الانسان فاخصت بحقيقة واحدة
وهي ماهية الانسان وترسم اي الخاصة بانها كلية يقال
على افراد ما تحت حقيقة واحدة فقط قولاً عرضياً قوله كلية
مستدرك كما مر غير مرة وقوله يقال على ما تحت حقيقة
واحدة جنس شامل للكليات وقوله فقط يخرج الجنس
والعرض العام لكونهما مفعولين على ما تحت جماع
مختلفة وقوله قولاً عرضياً يخرج النوع والفصل لانها مفعولان
على ما تحتها ذواتا وان لم يخرج كل واحد من اللازم والمفارق
بحقيقة واحدة بل حقائق فوق واحدة فهو العرض
العام كالمتنفس بالقوة والفعل للانسان وغيره
من الحيوانات فان المتنفس بالقوة عرضي لازم غير
غير منفك عن ماهية الحيوانات غير مختص بماهية

كل واحد من اللازم والمفارق

والضاحك بالفعل عرضي غير لازم اي مفارق ينفك عن ماهية الانسان

واحدة والتمتع بالفعول عرضي مفارق ينفك عن ماهية
الحیوات غیر مختص بواحدة ويرسم اي العرضي العلم بأنه
كلی يقال علی ماتحت حقائق مختلفة قولاً عرضياً قوله
كلی زائد وقوله يقال علی ماتحت حقائق مختلفة يخرج النوع
والفصل والخاصة لأنها لا تفال إلا علی ماتحت حقيقة
واحدة فقط وقوله قولاً عرضياً يخرج الجنس لأن مقوله
ذاتي لا عرضي وكون هذه التعريفات للكلية رسوماً
بناءً علی إمكان ان يكون لهما ماهيتك وراؤك تلك المفهومات
التي ذكرناها ملزومة ^{فهي} متساوية لهما إلا ان المناسب
ذكر التعريف الذي هو اعم ^{بالحديث} لأن عدم العلم بأنها حدود
لديوجب العلم بأنها رسوم القول الشارح الخ العلم
على قسمين احدهما القول الشارح والآخر محجته لأنه
اذا كان تصوراً مع عدم اعتبار الحكم فيه موصلاً
إلى المطلوب التصوري فهو القول الشارح وإن كان
تصوراً مع اعتبار الحكم فيه موصلاً إلى المطلوب
التصديقي

التصديقي فهو حجة وإذا عرفت هذا فنقول من تلك الأطلاحات
المنطقية المذكورة القول الشارح وهو التعريف اعم من ان يكون
حداً او رسماً والحد قول دال على ماهية الشيء قوله دال على ماهية
الشيء يخرج الرسم كما سنبينه ان شاء الله تعالى وقيل لم يخرج
تعميمه لئلا يتسلسل قلت لا نسلم لزوم ذلك التسلسل
لأن حد الحد نفسه كمال وجود الوجود نفسه والحد
ينقسم إلى قسمين تام وناقص والحد التام هو الذي يتركب
من جنس الشيء وفصله الفيزيائي كالحیوان الناطق بالنسبة
إلى الإنسان فأنك إذا قلت ما الإنسان فيقال الحيوان
الناطق ومثل هذا ما هو الحد التام إما كونه حد فلائف
الحد في اللغة المنع وهو كونه مستملاً على الدائيات
مانع عن دخول الغير فيه وإما كونه تاماً فلكونه الذاتيت
مذكورة بتمامها فيه والحد الناقص هو الذي يتركب من جنس
الشيء البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة
إلى الإنسان فإنه إذا سئل عن الإنسان بما هو واجب بأنه

جسم فاصل كان الحد ناقصا اما كونه حدا فلما مر واما كونه
ناقصا فلعدم ذكر بعض الدلائل فيه والرسم ايضا ينقسم
الى قسمين تام وناقص اما الرسم التام فهو الذي يتركب
من جنس الشئ وخواصه اللازمة له كالجوان الصاحك
في تعريف الانسان اما كونه رسما فلان رسم الدار ارضها
ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من اثار الشئ
كان تعريفها بالاثار واما كونه تاما فلتحقق المسابرة بينه
وبين الحد التام من جهة انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر
مختص بالثبوت واما الرسم الناقص فهو الذي يتركب عن عرضيك التي
تختص بجلتها لكل واحد منها بحقيقة واحدة نقولنا
في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاطراف
بادى البرق مستقيم الغا ضحاك بالطبع فان جملة
هذه الامور العرضية مختصة بالانسان لا غير بخلاف
كل واحد منها لوجود البعض منها في غير ما ايضا
واما كونه رسما فلما مر من ان الخاصة اللازمة من اثار الشئ
فليكون

مختص بالثبوت

فليكون تعريفها تعريفها بالاثار الذي هو الرسم واما كونه رسما ناقصا
فلعدم ذكر بعض اجزاء الرسم التام حتى يتحقق المسابرة بالحد
التام تحفظا بين الرسم والحد التام القضايا لما فرغ من القول
السارح سرع في المجزوءة وهي القضية المرتبة الموصلة الى المطلوب
التصديق والقضية قول يصلح ان يقال لغالبه انه صادق فيه
اي في قوله او كاذب فيه وهو الذي بسميه بعضهم خبرا والقول
هو المركب سواء كان لفظا مركبا كما في القضية المنقولة او مفردا
عقليا مركبا كما في القضية المعقولة وهي القول جنس يتناول
الاقوال الثابتة والناقصة وقوله يصح ان يقال لغالبه انه صادق
فيه او كاذب فيه فصل بخبر ربه عن الاقوال الناقصة والاثباتك
من الامر والنهي والاستفهام وغيرها وهي اقسام القضية لنفسها
الى قسمين احدهما حملية والاخرى شرطية لان المحكوم عليه
وبه في القضية ان كانا مفردين فالقضية حملية كقولنا زيد كاتب
والا فالقضية شرطية وهي اما شرطية متاملة وهي التي
يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى

وهي موجبة ان حكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق اخرى
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وسالبة
ان حكم فيها بسلب قضية على تقدير صدق اخرى كقولنا ليس ان
كانت الشمس طالعة فالليل موجود واما شرطية منفصلة
وهي التي يحكم فيها بالثاني بين القضيتين فان حكم فيها بالثاني
اجبايا فالقضية منفصلة موجبة كقولنا العدد اما ان يكون
زوجا او فردا وان حكم فيها بالثاني سلبا فالقضية منفصلة
سالبة كقولنا ليس اما ان يكون هذا الانسان اسودا وكانا
والجزء الاول اي المحكوم عليه من القضية الخلية يسمى موضوعا
لانه انما وضع لان يحكم عليه بشئ والجزء الثاني اي المحكوم
به يسمى محمولا لانه انما وضع لان يحمل على شئ والسبب
التي تربط بها المحمول بالوضع تسمى نسبة حكمية ولم يذكر
المصنف الجزء الاخير ولا بد منه في القضية لكونها جزءا منها
والجزء الاول من القضية الشرطية يسمى مقدما للتقدم في الذكر
والجزء الثاني منها يسمى تابعا لكونه تابعا له وهو من اللو المعنى الشيع

قال

قال والقضية اما موجبة الخ اقول لتقسم القضية تابعا الى موجبة ولى
تابعة لان تلك النسبة التي ذكرناها ان كانت محكما بان يقال
الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا زيد كاتب وان كانت
محكما بان يقال الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا زيد
ليس بكاتب قال وكل واحد منهما الخ اقول وكل واحد من
القضية الموجبة والسالبة اما ان يكون مخصوصة او محصورة
كلية كانت او جزئية او زميلة لانه ان كان الموضوع في القضية
الخلية شخصا معينا فالقضية مخصوصة كاذكر ناس مثال
الموجبة والسالبة نحو زيد كاتب وزيد ليس بكاتب اما شتمها
مخصوصة فلخصوص موضوعها وقد يقال لها شخصية لكون
موضوعها شخصا معينا وان لم يكن موضوعها اي موضوع القضية
شخصا معينا جزئيا بل يكون الموضوع غير معين كليا فأت
بين كمية افراد الموضوع من الكلية والجزئية فالقضية محصورة
ومسورة اما كونها محصورة فالحصر افراد موضوعها واما
كونها مسورة فلا شتمها على سور الذي هو اللفظ الدال

على كية افراد الموضوع حاصرها ومحيط بها والسور مأخوذ
من سور البلد فكما انه يحصر البلد كذلك ذلك يحصر افراد
الموضوع وهذه المحصورة اما ان يحكم فيها على كل الافراد
او على بعضها وعلى التفرقة اما بالاجاب وبالسلب فان
كان الاول فالقضية كلية مسورة موجبة كقولنا كل انسان
كاتب او سالبة كقولنا لا شيء من الانسان بكاتب والسور
في النية الموجبة نحو كل وفي الكلية السالبة نحو لا شيء كما ذكرنا
وان كان الثاني اي ان كان الحكم في القضية على بعض
الافراد فالقضية جزئية مسورة موجبة كقولنا بعض الانسان
كاتب او سالبة كقولنا بعض الانسان ليس بكاتب
والسور في القضية الجزئية التي هي موجبة نحو بعض وواحد
فقط وفي الجزئية السالبة نحو ليس كل وليس بعض
وبعض ليس كقولنا ليس كل حيوان انسان وان لم يكن
كذلك اي وان لم يكن الموضوع في القضية شخضا معينا
ولم يكن الحكم فيها على كل الافراد او بعضها فالقضية تسمى مكملة

لاهمال

لاهمال بيان كية الافراد التي حكم عليها فاذا القسمه مثله
كالثالث السبع ابو على في السفال يقال ان القضية الطبيعية
خارجة عنها فلا يصدق الحصر فانقول الكلام في القضايا
المعتبرات في العلوم والقضية الطبيعية ليست بمعتبرة
في العلوم لعدم اشاجها في الاصطلاح فخرجها عن
التقسيم لا يجعل بالانحصار قال والمنصلة اما الزومية الخ
اقول لما فرغ من تقسيم الخلية شرع في تقسيم الشرطه
سواء كانت منصلة او منفصلة اما الشرطه المنصلة
فتقسم الى قسمين اهد هما الزومية والاخرى انفاقية
لانه ان صدق الثاني فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقته
بينهما تنشأ عن ذات المقدم توجب ذلك فالقضية منصلة
لزومية والعلاقة بينهما ما يستتبع المقدم الثاني
كالعلية والنضائف اما العلية فكقولنا ان كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود فان طلوع الشمس علته لوجود
النهار واما النضائف فكقولنا ان كان زيد اباع ففروا به

وان صدق التالي في الفصلة على تقدير المقدم لادعاء مذكورة
بل على سبيل الاتفاق فالفضية متصلة اتفاقية كقولنا ان
كان الانسان ناطقا فالخمار ناهي فانه لادعاء في بين ناطقة
الانسان وناهية الخمار حتى يجوز العقل استلزام ناطقة
الانسان لناهية الخمار بهابل توافق الطرفين على الصدق
ههنا واما السُرطة المفصلة فتقسم الى ثلاثة اقسام :
حقيقية ومافيه الجمع ومافيه الخلو لانه ان حكم في الفضية
بالتثافي بين جزئها في الصدق والكذب معا فالفضية
منفصلة حقيقية كقولنا العدد اما زوج واما فرد فانه حكم
بهذه الفضية بامتناع اجتماع الزوج والفرد على العدد :
وبامتناع ارتفاع مافيه واما سميت حقيقية لانه التثافي
بين جزئها احد من التثافي بين الجزئين الذي خبرت
لانه في الصدق والكذب معا وهذا ليس الا حقيقة ان فصل
وان حكم في الفضية بالتثافي بين جزئها في الصدق فقط
فالفضية مافيه الجمع كقولنا هذا الشيء اما شجرة وحجر
فانه حكم

فانه حكم في هذه الفضية بالتثافي بين الشجر والحجر
في الصدق فقط لانه في الكذب لجواز ان يكون الشيء
لا شجر ولا حجر واما سميت هذه الفضية مافيه
الجمع لاستعمالها على منع الجمع بين جزئها في الصدق وان
حكم في الفضية بالتثافي بين جزئها في الكذب فقط لانه في الصدق
فالفضية مافيه الخلو كقولنا زيد اما ان يكون في البحر
واما ان لا يفرق فانه حكم في هذه الفضية بالتثافي
بين ان لا يكون في البحر وان يفرق لانه بين ان يكون
وان لا يفرق لجواز ان يكون في البحر ولا يفرق واما سميت
مافيه الخلو لاستعمالها على منع الخلو بين جزئها
في الكذب قال وقد يكون المفصلات الى اقوال المتصلة
المذكورة بتركيب كل منها على جزئين غالبا كما مر
وقد يتركب عن اكثر من جزئين اما المفصلة الحقيقية
فكقولنا العدد اما زوج او نافر او مساو فانه حكم
فيها بان هذا الجمع لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو

العدد عن احدها وفيه نظر لأن عين احد اجزاء الحفيفة
يستلزم نقض الآخر لا منناع الجمع وبالعكس لا منناع الخلو
عنها فلو تركبت الحفيفة من ثلاثة اجزاء فصاعد يلزم الخلف
لأن في المثال المذكور وهو قولنا العدد اما زائد او ناقص
او مساو ويلزم ان يستلزم كونه زائدا كونه غير ناقص
ويستلزم كونه غير ناقص كونه مساويا وينتج من هذا
ان يستلزم كونه زائدا كونه مساويا وقد كان بينهما منع
لجمع لكون المنفصلة حفيفة هذا خلف وايضا يلزم ان
يستلزم كونه غير زائد كونه غير ناقص ويستلزم كونه
ناقصا كونه غير مساويا وينتج من هذا ان يستلزم كونه
غير زائدا كونه غير مساويا وقد كان بينهما منع الخلو وايضا
يكون المنفصلة حفيفة هذا خلف بل الحق ان الحفيفة
تركيب من حمية ومنفصلة كقولنا العدد اما ان يكون
مساويا لذلك او زائدا عليه او ناقصا عنه والجزء الثاني
اعني قوله او زائدا الى اخره منفصلة والجزء الاول حمية
واصله

١٢
واصل العدد اما مساو لذلك العدد او غير مساو له لكن اذا
لم يكن مساويا له كان زائدا عليه او ناقصا عنه فلما كانت
هذه المنفصلة في قوة تلك الحمية اقيمت مقامها فيظن
انها مركبة عن ثلاثة اجزاء ولكنها بالحفيفة مركبة من الحمية
والمنفصلة كما عرفت فلا تتركب الحفيفة الا من جزئين
وكذلك مافعة الخلو بخلاف مافعة الجمع فانها تتركب
عن ثلاثة اجزاء فصاعد وفي بيانها طول لا يلحق
بهذا المختصر فاليطلب من المطولات قال الشافعي
اقول من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الشافعي
وهو اختلاف القضييتين بالاجاب والسلب بحيث
يقضي لذاته ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب فان هاتين
القضييتين اختلفا بالاجاب والسلب اختلفا فاقضي
لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة على
حسب الواقع قولا اختلفا فاجنس يتناول الاختلاف

الواقع بين القضيتين ومفرد بين ومفرد وقضية وقوله قضيتين
اخرج الاختلاف الواقع بين غير قضيتين وقوله بالإيجاب
والسلب اخرج الاختلاف بالانصال والافتصال والاختلاف
بالكلية والجزئية والاختلاف بالمدول والتحصيل وغير ذلك
وقوله بحيث يقتضي اخرج الاختلاف بالإيجاب والسلب
لكنه لا بحيث يقتضي صدق احدهما وكذب الاخرى نحو زيد
ساكن زيد ليس بمحرك لأنها صادقتان وقوله لذاته يخرج
الاختلاف بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي احدهما وكذب
الاخرى لكن لذات الاختلاف نحو زيد انسان زيد ليس
بناطلي فان الاختلاف بين هاتين القضيتين انما
يقتضي ان تكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
لان قولنا زيد ليس بناطلي في قوة قولنا زيد ليس
بإنسان اولاً زيد انسان في قوة قولنا زيد ناظلي
فيكون ذلك بواسطة الدلالة ولا يتحقق ذلك الخ
القضيتان اللتان بينهما يقع التناقض لا يخلو من ان
يكونا

أما

١٤
يكونا مخصوصتين او محصورتين او مهملتين فان كانتا
مخصوصتين فلا يتحقق التناقض الا بعد التماثل
في ثمان وحدات الاولى في وحدة الموضوع لأنها لو اختلفتا
في هذه الوحدة لم تتناقضا نحو زيد قائم عمر ليس بقائم
والثانية وحدة المحمول اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو
زيد كاتب زيد ليس بشاعر والثالثة وحدة الزمان
اذ لو اختلفتا فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم ليل زيد ليس
بقائم نهاراً والرابعة وحدة المكان لأنها عند اختلافهما
فيها لم تتناقضا نحو زيد قائم في الدار زيد ليس بقائم
في السوق والخامسة وحدة الاضافة لأنها لو اختلفتا
فيها لم يتحقق التناقض نحو زيد اب لعمري زيد ليس باب
لبكر والسادسة وحدة القوة والفعل لأنها لو اختلفتا
فيها بأن يكون النسبة في احدهما بالقوة وفي الاخرى
بالفعل لم يتحقق التناقض نحو الخنزير في الدن مسكر
اي بالقوة الخنزير في الدن ليس بمسكر اي بالفعل

والسابعة وحدة الكل والجزء لأنهما لو اختلفا في الكل والجزء
لم يتحقق التناقض نحو الذئبي اسوداي بعض الزئجي ليس بالسود
اي كله والسادسة وحدة الشرط لعدم التناقض بين الفضيئين
عند اختلاف الشرط كقولنا الجسم مفرق للبصري بشرط كونه
ابيض الجسم ليس بمفرق للبصري بشرط كونه اسود واذا عرفت
هذه فاعلم ان الفضيئين اذا كانت احدهما موجبة كلية
ينبغي ان تكون الاخرى سالبة جزئية واذا كانت سالبة
كلية كانت الاخرى موجبة جزئية فنقيض الموجبة الكلية
انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان بعض
الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي
الموجبة الجزئية كقولنا لا شيء من الانسان حيوان
بعض الانسان حيوان وسبق في المحصورات والحق
ان اراد المصنف هذا اي قوله ونقيض الموجبة الكلية
الى اخره هم هنا ليس في موضع وانما موضع بعد تحقق المحصورات
المحصورات الخ ان كانت الفضيئان المتناقضتان
محصورتين

محصورتين لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما
في الكمية اي في الكلية والجزئية بان تكون احدهما كلية والاخرى
جزئية وهذا انما يكون بعد ثنائيهما في الوحدات المذكورة
فلوقيد بعد قوله في الكمية بقولنا ايضا كان اولى ليعتبر
الشارة اليه اعني الى ثنائيهما في الوحدات المذكورة وانما
قلنا انه لم يتحقق التناقض في المحصورتين الا بعد اختلاف
في الكلية والجزئية لانه الكليتين قد تكذب ان كقولنا
كل انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب
والجزئيتين قد تصدق ان كقولنا بعض الانسان
كاتب بعض الانسان ليس بكاتب فنقيض الكلية
الجزئية لا الكلية وبالعكس اعني نقيض الجزئية الكلية لا الجزئية
وان كانت الفضيئان مهملتين فحكمهما حكم المحصورتين
لان المهملات من المحصورات في الحقيقة من
حيث انها في قوة الجزئيات قال العكس الخ اقول
من تلك الاصطلاحات المذكورة العكس وهو عبارة



عن ان يصير الموضوع في القضية محمولا والمحمول موضوعا
مع بقاء السلب والافجاب اي ان كان الاصل موجبا كان
العكس ايضا كذلك وان كان سلبا كان العكس ايضا كذلك
مع بقاء التصديق والتكذيب اي ان كان الاصل صادقا باي
وجه كان كان العكس ايضا كذلك وان كان كاذبا كان العكس
ايضا كذلك كما اذا اردنا ان نعكس قولنا كل انسان حيوان
جعلنا الجزء الاول ثانيا والثاني اولاً وقلنا ان بعض
الحيوان انسان واذا اردنا ان نعكس قولنا لا شيء
من الانفسان يحرق قلنا لا شيء من الجحش انسان ولو قال
المصنف العكس هو جعل الجزء الاول من القضية ثانياً
والجزء الثاني اولاً لكان اصوب لذن ما هو الموضوع لا يصير
محمولا وما هو المحمول لا يصير موضوعاً أصلاً ولئى سلمنا
ذلك لكن يخرج عن التعريف عكس الشرايط
وانما اعتبر بقاء السلب والافجاب لانهم تتبعوا القضايا
فلم يجدوها في الاكثر بعد جعل المذكور صادفاً لازمة
الاتفاق

الاتفاق لها في السلب والافجاب وانما اعتبر بقاء الصدق
لان العكس لازم للقضية لو فرض صدقها يلزم صدق العكس
والا يلزم صدق المحذور بدون صدق اللازم وصدق اللازم
بدون صدق اللازم مستحيل ولم يعتبر بقاء الكذب لان لا
يلزم من كذب الملازم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان
انسان كاذب مع صدق عكسه الذي هو قولنا بعض
الانسان حيوان فعلى هذا قول المصنف والتكذيب
لا يكون الا خطأ والموجبة الكلية لا تنعكس كلية الخ
القضية الكلية التي تكون موجبة كلية لا يلزم ان تنعكس
كلية بل يلزم ان تنعكس جزئية اما عدم انعكاسها
كلية فلذلك ينتقض بمادة يكون كذب المحمول فيها
انعم من الموضوع وعند الانطاس يلزم صدق الموضوع
على كل الدعوى وهو محال واما انعكاسها جزئية فلان
اذا قلنا كل انسان حيوان نجد شيئاً موصوفاً بالانسانية
والحيوانية وهذات الانفسان فيكون بعض الجحش انساناً

هذا ما ذكره المصنف في تعليل انعكاسها جزئية والاولى فيه
ان يقال اذا صدق كل انسان حيوان يلزم ان يصدق بعض
الحيوان انسان والا لصدق نقضه وهو لا شيء من الحيوان
بانسان فيلزم المناقات بين الانسان والحيوان
فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل
كل انسان حيوان هذا خلف او نضم ذلك النقيض
الى الاصل ينتج سلب الشيء عن نفسه وهو محال
هكذا نقول كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان
بحيوان ينتج من الشكل الاول لا شيء من الانسان
بانسان وهو محال والموجبة الجزئية الخ النقيضة للموجبة
الجزئية ايضا تنعكس موجبة جزئية كما ان النقيضة الكلية
تنعكس والمجزة ههنا كالجملة التي ذكرناها فانه اذا
صدق بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان
فيكون بعض الانسان حيوانا او نقول على تقدير صدق
قولنا

قولنا بعض الحيوان انسان يلزم ان يصدق بعض الانسان
حيوان والا لصدق نقضه وهو لا شيء من الانسان بحيوان
ويلزم لا شيء من الحيوان بانسان وقد كان الاصل
بعض الحيوان انسان هذا خلف او نضم هذا الى الاصل
حتى يلزم سلب الشيء عن نفسه كما مر والسالبة الكلية الخ
السالبة الكلية يلزم ان تنعكس سالبة كلية وذلك
اي انعكاسها الى السالبة الكلية بين نفسه لانه اذا صدق
لا شيء من الحجر بانسان يلزم ان يصدق لا شيء
من الانسان حجر والا لصدق نقضه وهو بعض الانسان
حجر وتنعكس الى قولنا بعض الحجر انسان وقد كان
الاصل لا شيء من الحجر بانسان هذا خلف او نضمه لعنى
النقيض وهو بعض الانسان حجر الى الاصل ينتج سلب
الشيء عن نفسه ههنا بعض الانسان حجر ولا شيء
من الحجر بانسان ينتج من الشكل الاول بعض الانسان
ليس بانسان وهو مستحيل لصدق قولنا

كل ما هو انسان فهو انسان دائما بالضرورة والسالبة الجزئية
السالبة الجزئية لا يلزم ان لتعكس لزوما والاذ لا تنقض
بما قد يكون الموضوع فيها اعم من المحمول فيصدق سلب
الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق في سلب الاعم عن بعض
الاخص لان كل اخص يستلزم الاعم فان قولنا مثلا بعض
الحيوان ليس بانسان كالفرس وغيره يصدق ولا يصدق عكسه
وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقضه وهو كل انسان
حيوان والا لوجه لكل بدون الجزف وهو محال وانما قيد بقوله
لزوما لانه قد يصدق في العكس في بعض المواد مثلا يصدق
بعض الانسان ليس بحجر ويصدق ايضا عكسه وهو
بعض الحجر ليس بانسان القياس الخ المطلب الاعلى من
الاصطلاحات المنطقيه المذكورة في القياس ورسومه بأنه
قول مؤلف من اقوال متى سلمت لزوم عنها لاذها قول اخر
كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه مركب من قولين
اذا سلمنا لزوم عنهما العالم حادث والمراد من القول

اعم

18
اعم من ان يكون مققولا او ملفوظا والمراد من الاقوال ما فوق
الواحد لثنا اول القياس المؤلف من قولين والقياس المؤلف
من اقوال فوق اثنين فالقول الواحد لا يسمى قياسا وان
لزم عنه لذاته قول آخر كعكس المستوي وعكس نقضه
وقوله متى سلمت بشرائي تلك الاقوال لا يلزم ان تكون
مسلمة في نفسها بل يلزم ان تكون بحيث لو سلمت لزوم عنها
قول اخر ليدخل في تعريف القياس الذي مقدم ما قد صادف
والقياس الذي مقدم ما قد كاذبه كقولنا كل انسان حماد
وكل حماد حماد فان هذين القولين وان كذبا في نفسها
الا انهما بحيث لو سلمنا لزوم عنهما ان كل انسان حماد
وقوله لزوم عنها يحترز به عن الاستقراء والتشبه لانهما
وان سلم مقدم ما نهما لا يلزم عنهما شي اخر لا مكان
التخلف في مدلولهما عنهما وقوله لذاتها يحترز به
عن القياس الذي يلزم عنه بعد التسليم قول اخر
لذاته بل بواسطة مقدمة اجنبية كما في قياس

المساوات وهو ما يترك من قولين بحيث يكون متعلق
 محمول واليهما موضوع الآخر كقولنا زيد مساو لعمرو وعم مساو لزيد
 فان هذين القولين بمنزلة مساوات زيد لكن لا لئلا هما بل
 بواسطة مقدمة اجنبية وهي ان كل مساوي المساوي للشيء
 مساو لذلك الشيء وانما قال من الاقوال ولم يفعل من مقدمته
 لئلا يلزم الدور لان المقدمة قد عرفوها بانها ما جعلت
 جزء القياس فاخذوا القياس في تعريفها ولو اخذت
 هي ايضا في تعريف القياس لزم الدور قال وهو ما اقترب الي
 الخ اقول القياس ينقسم الى قسمين اقتراني واستثنائي
 لانه ان لم يكن عين النتيجة او نقضها مذكورا في القياس
 بالفعل فهو اقتراني كقولنا كل جسم مولف وكل مولف
 محدث فكل جسم محدث وان كان عين النتيجة او
 نقضها مذكورا فيه بالفعل فهو استثنائي كقولنا ان
 كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار
 ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة وانما سمي الاول
 اقترانيا

اقترانيا لكون الحدود فيه مفترزة غير مستثناة وانما سمي الثاني
 استثنائيا لاستتماله على دالة الاستثناء والمراد من كون
 عين النتيجة او نقضها مذكورا بالفعل في القياس وهو
 ان يكون طرفاها او طرفا نقضها مذكورين بالترتيب الذي
 في النتيجة قال والمكرر بين مقدمتي القياس الخ اقول اعلم
 ان المستكره المكرر بين مقدمتي القياس فصاعدا يسمى
 حدا اوسطا لتوسطه بين طرفي المطلوب سواء كان موضوعا
 او محمولا او مقدر ما دونها او قديم ما اليها انما وموضوع
 المطلوب سواء كان يسمى حدا اصغرا لانه اخص في الغلب
 والاخص اقل افراد فيكون اصغرا ومحمولا المطلوب
 يسمى حدا اكبرا لانه اعم في الغلب والدعم اكثر افراد فيكون
 اكبرا والمقدمة من مقدمات القياس التي فيها الاصغر
 تسمى الصغرى لاستتمالها على الاصغر فتكون ذات
 الاصغر وهذا ليس الا بمعنى الصغرى والمقدمة التي
 فيها الاكبر تسمى الكبرى لاستتمالها على الاكبر فتكون ذات الاكبر

وهذا ليس الا بمعنى الكبرى واكثران الصغرى بالكبرى
 في اليجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى ترتيبه وضربا
 ولم يذكر المصنف هذا وهيئة التأليف اي الهيئة الى اصله
 من اكثران الصغرى بالكبرى يسمى شكلا والشكال اربعة
 الاول الحد الاوسط ان كان محولا في الصغرى موضوعا
 في الكبرى فهو الشكل الاول نحو كل ج ب وكل ب ا فكل
 ج ا وان بالعكس اي ان كان موضوعا في الصغرى محولا
 في الكبرى فهو الشكل الرابع نحو كل ج ب وكل ج ب فبعض ب
 ا وان كان الحد اي الاوسط موضوعا فيهما اي في الصغرى
 والكبرى نحو كل ج ب وكل ج ب فبعض ب د فهو الشكل
 الثالث وان كان محولا في الصغرى والكبرى نحو كل
 ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا فهو الشكل الثاني
 فهذه الاشكال الاربعة المذكورة في المنطق قل والشكل
 الرابع الخ اقول من هذه الاشكال الاربعة المذكورة
 الشكل الرابع فهو بعيد عن الطبع جدا لا يستحصل المطلوب
 به الا

به الا بالتعبد وانما يستحصل بالاشكال الباقية باليسر
 ومن هذه الباقية ما هو اقرب الى الطبع هو الشكل الاول
 والباقية اعني الثاني والثالث والرابع يرتد عند الاحتياج
 الى الاول والذي له طبع سليم وعقل متقن لا يحتاج
 الى رد الشكل الثاني الى الاول لانه اقرب الباقيين اليه
 لمساكنة اياه في صفاته وهي اشرف المقدمتين لاستثمالها
 على موضوع المطلوب الذي هو اشرف من المحمول لانه
 المحمول انما يطلب للاجتهاد واعلم ان الحل الثاني انما ينتج
 اذا كانت احدهما موجبة والاخرى سالبة والالكانتا اما
 موجبتين او سالبتين وانما كان يتحقق الاختلاف في النتيجة
 اما اذا كانتا موجبتين فلا بد بصدق كل انسان حيوان
 وكل باطن حيوان والحق الايجاب واذا بدلنا الكبرى بقولنا
 وكل فرس حيوان كان الحق السلب واما اذا كانتا سالبتين
 فلا بد بصدق لا شيء من الدئسان نجح ولا شيء من الفرس
 نجح والحق السلب ولو بدلنا الكبرى وقولنا لا شيء من

لبتين

الناطق بحجر كان الحق الإيجاب بخلاف ما إذا وجدنا الأفعال
بين المفدتين بالإيجاب والسلب ومع هذا الشرط يلزم
كمية الكبرى في هذا الشكل والألا خلف النتيجة
كقولنا لا شيء من الإنسان فرس وبعض الحيات
فرس والحق الإيجاب ولو قلنا بعض الصاهل فرس
كان الحق السلب هذا على تقدير إيجاب الكبرى وأما
على تقدير سلبها فلا يصدق قولنا كل انسان حيوان
وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الإيجاب وإذا قلنا
وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب ولم يذكر المصنف
هذا الشرط والشكل الأول هو الذي جعل معيار العلوم
الحال لما كان الشكل الأول بين الشكلين أصلاً والباقي
ترد إليه عند الاحتياج ولهذا نفي معيار العلوم أو لئلا لذلك
أورد المصنف هو مناع ضرورة النتيجة دون غيره لجعل
دستور أي قانوناً لينتج منه المطلوب وهو ثبوتية للفهم
الباقي وضرورة النتيجة أربعة لأن الفسحة العقلية
تقتضي

تقتضي أن تكون سنة عشر فسقط اثني عشر كما بين في المطول
وبلى منها أربعة الضرب الأول وهو أن يكون موجبين
كلتين والنتيجة موجبة كلية كقولنا كل جسم مؤلف وكل
مؤلف محدث ينتج كل جسم محدث والضرب الثاني أن يكون
من كلتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية كقولنا
كل جسم مؤلف ولا شيء من المؤلف بعديم ينتج لا شيء
من الجسم بعديم والضرب الثالث أن يكون من موجبين
والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية كقولنا بعض
الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث ينتج بعض الجسم حادث
والضرب الرابع أن يكون من موجبة جزئية وصغرى
كلية كبرى والنتيجة سالبة جزئية كقولنا بعض الجسم
مؤلف ولا شيء من المؤلف بعديم ينتج بعض الجسم ليس
بعديم ومن هذا يعرف أن إيجاب الصغرى وكلية الكبرى
سُوط في الشكل الأول والألا خلف النتيجة أما الأول
فلا يصدق لا شيء من الإنسان فرس وكل فرس

حيوان والحق النجاس واذ ابد لنا الكبرى بقولنا وكل فرس
 صاهل كان الحق السلب واما الثاني فلانه يصدق
 كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس والحق السلب واذ
 قلنا بعض الحيوان ضاحك كان الحق الايجاب والقياس
 الاقتراني الخ لما قسم المصنف القياس من قبل الى الاقتراني
 والاستثنائي اراد ان يبين ان كل واحد منهما من اي شيء
 يتركب فقال القياس الاقتراني اما ان يتركب من مقدمتين
 حمليتين كما مر من قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث
 فان كلا من هاتين المقدمتين حملية واما ان يتركب من
 مقدمتين شرطيتين متصلتين كقولنا ان كانت الشمس
 طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض
 مضيئة ينبج من اقتراني هاتين الشرطيتين المتصلتين
 ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة والمراد
 من المتصلتين متصلتان لزوميتان لا ثنائيتان كما بين
 في المطولات واما ان يتركب من مقدمتين شرطيتين
 منفصلتين

منفصلتين كقولنا كل عدد اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج
 الزوج او زوج الفرد ينبج من هاتين المقدمتين المنفصلتين
 العدد اما فرد او زوج او زوج الزوج او زوج الفرد واما
 ان يتركب القياس المذكور من مقدمة حملية ومقدمة شرطية
 متصلة سواء كانت الحملية صفري والمتصلة كبرى او بالعكس
 كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا فهو حيوان وكل حيوان
 جسم ينبج من هاتين المقدمتين اللتين اولاهما متصلة والاخرى
 حملية كلما كان هذا الشيء انسانا فهو جسم واما ان يتركب
 من مقدمة حملية ومقدمة منفصلة سواء كانت الحملية
 صفري والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كل عدد اما زوج
 واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمساويين ينبج من هاتين
 المقدمتين اللتين اولاهما متصلة والاخرى حملية عدد
 فهو اما فرد او منقسم بمساويين واما ان يتركب من مقدمة
 متصلة ومقدمة منفصلة سواء كانت المتصلة صفري
 والمنفصلة كبرى او بالعكس كقولنا كلما كان هذا الشيء انسانا

فهو حيوان وكل حيوان فهو إما أبيض أو أسود ينبج من جانبي
المقدمتين اللتين أولاهما منصلة والأخرى منفصلة كل ما كان
هذا الشيء أنسانا فهو إما أبيض أو أسود وإما القياس الاستثنائي
لما فرغ من بينك القياس الأخرى في شرح في بيان القياس
الاستثنائي فنقول القياس الاستثنائي مركب دائما من
مقدمتين أحدهما شرطية والأخرى وضع أحد جزئيهما أي ثبانه
أورفعه أي نفيه يلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه سواء كانت
منصلة أو منفصلة إما أن كانت منصلة فقلولنا إن كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة
ينبج النهار موجود ولو قلت لكن النهار ليس موجود
ينبج أن الشمس ليست بطالعة وإما أن كانت منفصلة
فقلولنا إما أن يكون العدد زوجا أو فردا لكن هذا العدد
زوج ينبج أنه ليس بفرد ولو قلت لكنه ليس بزوج
ينبج أنه فرد وإذا عرفت هذا فنقول الشرطية الموضوعه
في القياس الاستثنائي أن كانت منصلة فاستثناء عين
المقدم

عين المقدم ينبج عين التالي واللازم انفكاك اللازم عن الملزوم فبطل
الملزومه واستثناء نفويض التالي ينبج نفويض المقدم واللازم وجود
الملزوم بدون اللازم فبطل الملازمة أيضا كما رأيت في المثال
الأول وإذا كانت الشرطية الموضوعه في القياس الاستثنائي
منفصلة فاستثناء عين أحد الجزئين سواء كان مقدما أو تاليا
ينبج نفويض الجزء الآخر لا متناع الجمع بينهما واستثناء نفويض أحدهما
أي أحد الجزئين كذلك ينبج عين الآخر لا متناع الخلو بينهما
كما رأيت في المثال الثاني فطلبك بالتأمل في المثالين المذكورين
هذا إذا كانت المنفصلة حقيقيه وإن شئت أن تدرك البحث
بكمال في المنفصلات فارجع إلى الرسائل المطولات البرهان الخ
من الاصطلاحات المنطقية المذكورة التي يجب استحضارها عند
الخوض في شيء من العلوم البرهان وپرسم بأنه قياس مؤلف
من مقدمات يقينية لأشياء اليقين كما مر من الأمثلة
واليقين هو اعتقاد الشيء بأنه لا يمكن أن يكون الأكذا
اعتقادا مطابقا للواقع غير ممكن الزول قوله لا يمكن أن

يكون الأكاذيب يخرج الظن هو اعتقاد الراجح وقوله طابقا للواقع
يخرج الجمل المركب وقوله غير ممكن الزوال يخرج اعتقاد المقلد
وأما اليقينية فاقسم ستة منها أوليات وهي ما يحكم العقل
فيه بمجرد تصور الطرفين كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل
أعظم من كل الجزء ومنها ما هدايات وهي ما يحكم فيه بمجرد
الحس سواء كان من الحواس الظاهرة أو الباطنة كقولنا الشمس
سائرة والنار محرقة ومنها مجربات

وهي ما يحتاج العقل فيه يحزم الحكم إلى تكرار ما هداية مرة بعد أخرى
كقولنا القمر يبتعد مسهل للصفر وهذا الحكم إنما حصل بواسطة
ما هدايات كثيرة ومنها حدسيات وهي ما لا يحتاج في حزم الحكم
فيه إلى واسطة تكرار ما هداية كقولنا نور القمر مستفاد من نور
الشمس لا يختلف تشكلا منه النور به بحسب اختلاف أوضاعه
من الشمس قريبا وبعدا ومنها متواترات وهي ما يحكم
العقل فيه يحزم الحكم بواسطة السماع من جمع كثير استحالة العقل
توافرهم على الكذب كقولنا أن النبي محمد صلى الله عليه وسلم

ادعي

ادعي النبوة وظهرة المعجزة على يديه ومنها قضايا فيما ساندتها
معها وهي ما يحكم العقل فيه بواسطة مقدمة لا تنقب عن ذهن
عند تصور الطرفين كقولنا الأربع زوج بسبب وسط حاض
في الذهن وهو الانقسام بخمس اويين

ولجدل الخ من الاصطلاحات المنطقية المذكورة الجدل
وهو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة كالمقدمات التي
ذكرناها في اليقينية والفرضية ترتبها الزم الخصم وهو ظاهر
ومنها الخطابة وهي قياس مركب من مقدمات مقبولة
من شخص معقد فيه او من مقدمات مضمونة والفرص
منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم
كما يقول الخطباء والوعاظ ومنها الشعر وهو قياس مركب
من مقدمات تبسط منها النفس او تنقبض كما اذا قيل
الحمر باقوثة سيالة البسطة النفس ورغب في شربها
واذا قيل العسل مرته روعة انقبضت النفس ونفرت
عن أكلها ومنها المفاصلة وهي قياس مركب من مقدمات

كاذبة سببه بالحق او بالمشهور او مركب من مقدمات
 وهمية كاذبة والفلطاما من جهة الصورة او من جهة
 المعنى اما ما يكون من جهة الصورة فكقولنا الصورة
 الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس منها له
 ينتج ان تلك الصورة منها له واما ما يكون من جهة
 المعنى فكقولنا كل انسان وفرس فهو انسان وكل
 انسان فرس فهو فرس ينتج ان بعض الانسان فرس
 واعلم ان ما عليه الاعتماد والتعويل من هذه القياسات
 انما هو البرهان لكونه مركبا من المقدمات البقية واليك
 هذا الخبر الجنا من الأوراق لا يصلح ما في كل
 الايساغوجي بعون رازق الأرزاق
 وبلطف الكريم الخلاق
 امين

تمت هذه الرسالة بالكمال والتمام بعون الله الملك العليم العلام

بخط افقر الوري وخادم العلم الشريف والفقير محمد بن

احمد صافي ابن المرحوم نجيب صافي

١٤٨٦
محرم

عفي الله عنهم جميعا
 ابنت
 نهار الخميس

١٤٨٦
محرم
نهار الخميس